تحرك عاجل

إضراب عن الطعام بسبب التعرُّض للمزيد من إساءة المعاملة

أعلن علي عراس، الذي يحمل جنسية بلجيكية- مغربية مزدوجة، والمحتجز في سجن سلا 2 بالقرب من العاصمة المغربية الرباط، إضراباً كاملاً عن الطعام (أي أنه يرفض تناول الماء بالإضافة إلى الطعام)، احتجاجاً على تعرُّضه لإساءة المعاملة على أيدي سلطات السجن. وذُكر أنه في حالة صحية حرجة، وهو لم يفقد الوعي، ولكنه عاجز عن الوقوف ويتكلم بصعوبة.

وقد بدأ **علي عراس** إضرابه عن الطعام في 10 يوليو/تموز بعد أن دخل موظفو السجن زنزانته أثناء غيابه واستولوا على مراسلاته الشخصية، بما فيها رسائل من عائلته وبطاقات بريدية من مؤازريه، وتركوا الزنزانة في حالة فوضى. ثم حُرم من حقوقه الأساسية كسجين، ومنها الحق في إجراء مكالمات هاتفية وتلقي البريد والاستحمام واستخدام الباحة، وهو ما يصل إلى حد إساءة المعاملة. وفي 25 يوليو/تموز كثَّف علي عراس إضرابه عن الطعام برفضه تناول الماء. ومنذ ذلك الحين لم يُسمح له بالاتصال بعائلته ومحامييه.

وقال محاموه وأفراد عائلته لمنظمة العفو الدولية إنهم يعتقدون أن هذه التدابير اتُّخذت رداً على حملة تضامن عامة معه، تدعو إلى إطلاق سراحه والتحقيق في الأنباء التي تفيد بأنه تعرَّض للتعذيب عندما اعتُقل لمدة 10 أيام في عام 2010 من قبل جهاز المخابرات المغربية المسمى "المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني" في مكاتبها في "تمارة". ورفضت السلطات المغربية طلب محاميي علي عراس المتعلق بتقديم شكوى بشأن التعذيب على الرغم من أن الفحص الطبي الذي أُجري له أثناء زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب في وقت سابق من هذا العام – أظهر مزيداً من الأدلة على وقوع التعذيب. ويدعو المحامون السلطات البلجيكية إلى توفير مساعدة قنصلية إلى علي عراس.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الفرنسية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات المغربية إلى ضمان حصول علي عراس على رعاية طبية كافية فوراً على أيدي مهنيين طبيين يعملون وفقاً لآداب مهنة الطب، وعدم إرغامه على إنهاء إضرابه عن الطعام، ومعاملته معاملة إنسانية في جميع الأوقات، وعدم معاقبته على إضرابه عن الطعام بأي شكل من الأشكال؛

- حث السلطات المغربية على احترام حقوق علي عراس كسجين، والسماح له بالاتصال بالعالم الخارجي، بما في ذلك عائلته ومحاموه، فضلاً عن السماح له بتلقي مراسلاته؛
- دعوة السلطات المغربية إلى التحقيق في الأنباء التي تفيد بأن علي عراس تعرَّض للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، بما في لك ما حدث في 10 يوليو/تموز 2013 في سجن سلا 2 أثناء اعتقاله في مكاتب المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في تمارة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 9 سبتمبر/أيلول 2013 إلى:

وزير العدل والحريات مصطفى الرميد وزارة العدل والحريات ساحة المأمونية ص.ب 1015 الرباط، المغرب فاكس: 25 47 73 537 212+ **المخاطبة: معالي الوزير**	المندوب العام لإدارة السجون حافظ بنهاشم شارع ابن سينا، أغدال ص.ب 123 الرباط، المغرب فاكس: 26 71 37 5 212+ 19 **المخاطبة: السيد...**	**وإرسال نسخة إلى:** رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي ساحة الشهداء ص.ب 134، 10001 الرباط، المغرب البريد الإلكتروني: elyazami@cndh.org.ma فاكس:27 29 73 537 212+

كما يُرجى إرسال نسخ منها إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية على النحو التالي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

وإذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحـرك عاجـل

إضراب عن الطعام بسبب التعرُّض للمزيد من إساءة المعاملة

معلومات إضافية

لا يزال علي عراس محتجزاً في المغرب منذ إعادته قسراً من إسبانيا في 14 ديسمبر/كانون الأول 2010. وقد سلَّمته السلطات الإسبانية إلى المغرب على الرغم من أن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية طالبتا بعدم تسليمه وأنه كان عرضة لخطر الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وإساءة المعاملة والمحاكمة الجائرة في المغرب (أنظر التحرك العاجل رقم: UA 106/09 على الرابط:

(http://www.amnesty.org/en/library/info/EUR41/005/2010/en

ومن المؤسف أن هذه المخاوف المبكرة قد أكَّدتها التقارير اللاحقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي لم تحقق فيها السلطات المغربية حتى اليوم.

وعقب تسليمه إلى المغرب، ذكر علي عراس أنه احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي وتعرَّض للتعذيب لمدة 12 يوماً في مركز اعتقال سري تديره المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في تمارة بالقرب من العاصمة الرباط.

وعجزت السلطات المغربية مراراً عن التحقيق في المزاعم التي تقول إن علي عراس احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي وتعرَّض للتعذيب، على الرغم من قانون مناهضة التعذيب المغربي، بالإضافة إلى الالتزامات الدولية للمغرب بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي جلسة استماع عُقدت في 8 فبراير/شباط 2011 أبلغ علي عراس قاضي التحقيق بأنه تم انتزاع "اعترافه" تحت وطأة التعذيب. وقدَّم محاموه عدة شكاوى إلى السلطات المغربية ولكن الأخيرة لم تفتح أي تحقيق فيها حتى الآن.

إن الخطوة الوحيدة التي اتُخذت فيما يتعلق بمزاعم التعذيب هي إجراء فحص طبي شرعي أمرَ به الوكيل العام للملك في الرباط، ونُفذ في 8 ديسمبر/كانون الأول 2011. بيد أن خبراء مستقلين وكَّلهم محامو الدفاع عن علي عراس اعتبروا أن تقرير الفحص الطبي الذي خلص إلى نتيجة مفادها أنه لم تظهر أية علامات تعذيب على جسد علي عراس، قصَّر كثيراً عن

الإيفاء بالمعايير الدولية للفحوص الطبية الشرعية الخاصة بالتعذيب، المنصوص عليها في بروتوكول اسطنبول.

وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 أدانت ملحقة سلا في المحكمة الابتدائية بالرباط علي عراس بتهمتي استخدام الأسلحة بصورة غير مشروعة، والانتماء إلى جماعة تعتزم ارتكاب أعمال إرهابية، وذلك بموجب المادة 218 من قانون العقوبات المغربي. وذُكر أن الادعاء العام استند إلى هذا "الاعتراف" كدليل وحيد في المحاكمة.

وفي 20 سبتمبر/أيلول 2012، قام المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب خوان منديز وطبيب شرعي مستقل، بزيارة علي عراس في الحجز، وأكَّدا وجود آثار تعذيب على جسده تتسق مع ادعاءات علي عراس بأنه تعرَّض للضرب علي باطنيْ قدميه (الفلقة) وللصعق بالصدمات الكهربائية على خصيتيه والتعليق من الرسغين لمدة طويلة، بالإضافة إلى الحرق بالسجائر.

وقبل تسليمه، كانت السلطات الإسبانية قد قررت تعليق إجراءات المحكمة ضد علي عراس، وذلك عندما لم يجد القاضي المخضرم بلتزاز غارزون المناهض للإرهاب أية أدلة ضده بعد تحقيق استغرق ثلاث سنوات.

الاسم: علي عراس/ذكر